

فيه سور من القرآن هذا بناء على عادة من كان يكتب على الدرهم  
 سورة الاخلاص ولبس بغيره وكان اية واحدة فاما ذلك  
 الاية في ذلك لا يجوز المسئلة للميت الصالحة في ظاهر  
 هذا النوع من الاثر العرفي اذا كان العارف غير مشرك في غيره  
 ميتا ولبعض البعض وان كان مشركا لا يجوز الاقرب والاشد  
 هو الصحيح قاله الهادي في الخط والعرف هو للميت على  
 في ارض القبول ويقبح الهدي به نحو الاحوط والاول والخير في  
 احوط العرف في انه لا يكثر اثر الصحف بها لوجوهها فان  
 اثر الصحف بكم فلا يباس به اي بالاندر عند رواية وهو اختيار  
 صاحب الخط ولبعض بعضهم احوط وهو اختيار صاحب الهدي في ان  
 الثوب يبع لاي الماس وكثيره الجامع الغيب لا يباس برفع الصحف  
 او اللوح الصبيغ انهم لا يطوبون بالطهارة وان لم يوجها كقوله  
 في الهدي لان في المنع منهم تضييع حفظ القرآن وفيه من الظهور  
 شرحهم وعن بعض المشايخ انه يكره الصحيح الاول وقول المصنف  
 في الاحوط ان ياتحريمه ويدفع الاعتقاد له بما قبله لان كلام الجامع المصنف  
 في المدفوع اليه وهو العصبى انه لا يكره دفع الباطح المصحف والى  
 لا فيسراف الرفع وعدمه فان التبرك به قد تقدم حكمه وهو لو لم

منس الاصح وبما طهارة لاجل الرفع للصبي والرفع به ليس  
 ايضا للثوب ونحوه منس ثقب القبر وكتب القصة لذلك كتب  
 لانها لا تجوز عن ايات في الخاصة والاصح انه لا يكره عند ان خشيته  
 وان اذوا في التفسير ونحوه كما يباس به لان فيه ضرورة لتكرار  
 الامة الاخره الكثرة تكرر في الصحف اذا القرآن بقوله احفظوا في  
 الغالب ولا يكره قراءة القرآن للميت طالما هو اي على ظهره  
 حفظا لا جليل اما اللب او غسل به وفيه في احوط  
 انه لا يباس ان يستقر ان او يقرأه الصحيح ان لا يجوز للميت في  
 احوط الجنابة لانه لا يتجزى ثوبا ولا زواكرا لثوب اجماعا وتكرره  
 قراءة التوراة والالتجمل للجب وكذا التوراة لان الكلام كلام الله  
 كما ما يبدل من بعض غيرهما ونحوه للميت غالب فالاختصاص  
 في التوراة عن الميت واذا اراد بجنب الكحل والشرب ينبغي له ان  
 يمسك به وقدم ياكل ويشرب ويكلمه من غير ثوب لان ثوبه  
 مستعمل وكذا ما احل به وشرب الماء المستعمل مكره لانه  
 اليه اليه الكمية به وحمل الماكول على المشرب وفيه في ان يورث  
 الفقه ونحوه بخلاف الخافض لان ثوبه لا يغير مستعمل ما لم يخط  
 بالاغسال ويكره ثوبه القرآن ولسان الله تعالى على المصنف

من